



عبد الصمد سعودي
ماجستير مالية وبنوك
جامعة المسيلة - الجزائر

تداعيات الاقتصاد الافتراضي على الاقتصاد الأمريكي ونجاعة الاقتصاد الصيني الحقيقي

- دراسة تحليلية مقارنة -

واستثماراته نيابة عن أصحابها اللاهيين والعاثين غير العالمين بيوطن الأمور الذين يتلقون كشوف حسابات وهمية تقول إن أموالهم وأصولهم وثرواتهم تتزايد، وتتضاعف على الورق، ويكتفون في غالبية الأحوال بضخ المزيد والمزيد بحثاً عن المكاسب والأرباح، وفجأة يستيقظ الجميع على الكارثة الكبرى بأن الأموال والأصول تآكلت، وضاعت وأن ما تبقى منها خاضع للتجميد ولا يمكن تسييله أو سحبه، ولم يقتصر الأمر على الأفراد والمؤسسات والصناديق السيادية الاستثمارية للدول، بل اتسعت شبكة النصب العالمية، واكتملت حلقاتها من خلال عمليات توريق الديون المتعثرة وإعادة توليد الديون مع إعادة تقييمها بالقيمة الأعلى وغيرها، وشارك في هذه اللعبة الجهنمية المؤسسات المالية والبنوك الأمريكية والأوروبية العملاقة والكبيرة ومؤسسات التأمين وحلقات عديدة للوساطة المالية مما صنع الهرم المتكامل البناني للاقتصاد الافتراضي الذي لا تقابله أصول حقيقية، ولا تقابله التزامات حقيقية صلبة بل يقابله مستنقع من الفساد المالي بالغ الاتساع والكبر تصل قيمته إلى التريلونات من الدولارات، وتتمارس في إدارته وتنظيمه أبشع صور الانحراف المالي والتنظيمي في غياب كامل لأجهزة الرقابة المالية للدولة بكل صورها وأشكالها، وهو ما يؤكد المشاركة التامة للإرادة السياسية للدول في إطلاق قوى التخطيط الشيطاني والمؤامرة حتى تنفذ مخطط تدمير الاقتصاد العالمي وإعادة تشكيته وتوزيع أصوله ومغانمه وثوراته بالطريقة التي تشاء، وتريد، وترغب.

ثانياً- الممولة والاقتصاد الافتراضي: إن ظاهرة "التمويلية" (la financiarisation) الاقتصادية التي تشكل في علاقتها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة موضوع مداخلتنا لم تتشأ من العدم، بل تعود نشأتها وتطوراتها المذهلة أساساً إلى التحرير المالي والاقتصادي الذي انطلق في نهاية السبعينيات من الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتد ليشمل كافة دول العالم، بداية لا بد من الإشارة إلى أن الممولة الاقتصادية هي تطور منطقي وموضوعي للاقتصاد الرأسمالي العالمي وإن كان في الظرف الراهن يثير بعض الإشكالات؛ إن تجاوز أزمة الكساد التضخمي التي انفجرت خلال السبعينيات من القرن الماضي، والتغلب على معضلة تخمة رؤوس الأموال التي عرفتها البنوك آنذاك، ومن ثم السماح لهذه الأخيرة وللأسواق المالية بصفة عامة من الاستمرار في نموها وتطورها، كل ذلك

الملخص: الاقتصاد الأمريكي يتداعى بسبب الاقتصاد الافتراضي، والاقتصاد الحقيقي يعبر بالصين إلى بر الأمان؛ إنها بالفعل المقولة التي جسدها الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وذلك من خلال إعادة ترتيب أوراق الاقتصاد العالمي؛ ولم تكن الأزمة العالمية التي أصبحت اقتصادية مفاجأة لذوي الاختصاص المراقبين الذين حذروا من وقوعها قبل سنوات، وقد تعددت أسباب هذه الأزمة؛ بدءاً في أسعار الفائدة المركبة، إلى مشابهة الرهن العقاري، مروراً بالاقتراض الفاحش لمؤسسات وهمية، وانتهاءً بمصيبة جعلت الأزمة أكثر ضراوة، وسعت بتوجيهها نحو الانهيار، ألا وهي مسألة فقدان الثقة في الأسواق قاطبة؛ وعصفت الأزمة هذه المرة بالنظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛ أقوى الاقتصاديات في العالم، إذ يمثل اقتصادها أكثر من ٣٠٪ من اقتصاد العالم، انتهاءً باقتصاديات دول نامية كدول إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية؛ وعلى العكس من ذلك يمكن القول أن هناك دولاً استطاعت أن تواجه الأزمة، وأن تستفيد منها مثل الصين؛ وفي هذا الصدد صرح دومينيك نويما الرئيس التنفيذي لمركز التجارة العالمية في نيو أورليانز، "أدهش العالم بوتيرة التنمية الاقتصادية الصينية، وتركت أرقام الاقتصاد الصيني في السنوات العشر الماضية انطباعات عميقة لدى شعوب العالم، لاسيما تفاعل الصين السريع مع الأزمة المالية لتتخذ الإجراءات الفعالة تماشياً مع الحفاظ على النمو الاقتصادي السريع".

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الحقيقي، الاقتصاد الأمريكي، الاقتصاد الصيني، الأزمة المالية.

الاقتصاد الافتراضي وتداعياته على الاقتصاد الأمريكي

أولاً- من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الافتراضي: بدأ التوسع الحقيقي على حساب الاقتصاد الافتراضي منذ التسعينيات من القرن الماضي، وتحول إلى عاصفة هوجاء من أسلحة الدمار الشامل المالية - وفقاً لوصف كبار رجال المال في أمريكا- مع بدايات القرن الحادي والعشرين حيث تحولت الرأسمالية إلى رأسمالية كازينو القمار التي يقامر فيها القلة المسيطرة بما لا يملكون من سلع وصفقات، ويضاربون من خلال المشتقات المالية المسمومة المستحدثة مع الأطراف الأقل خبرة والأقل معرفة أو حتى مع الأطراف الأكثر خبرة ومعرفة التي تدير أموال العالم وثوراته

إن ما سنحاول إبرازه فيما يلي من هذه المداخلة هو أن الممولة تجد مصدرها في التوظيف الواسع النطاق للتقنيات المالية المذكورة والذي أدى إلى مجموعة من الإفرازات، أهمها: تحويل تقنيات التغطية من المخاطر إلى وسائل المضاربة المالية مما أدى إلى اتساع نطاق المخاطر النظامية *risquessystémiques*، وإلى مزيد من تركيز الثروات والدخول لصالح القطاع المالي، خاصة على مستوى الاقتصاديات المتقدمة؛ في هذه الإفرازات السلبية تكمن بعض؛ وليس كل الأسباب الحقيقية والعميقة للأزمة المالية العالمية الراهنة، وهو ما سنعالجه فيما يلي:

- إلغاء الضبط المالي *dérégulation financière*: إن المقصود بإلغاء الضبط المالي ليس إلغاء كل قواعد الضبط الموجودة بل إلغاء بعضاً منها وتعديل بعضها الآخر وإصدار قواعد ضبط جديدة وذلك حسب ما يقتضيه التحرير المالي نفسه، وهو ما تم فعلاً على مستوى العالم ابتداء من منتصف السبعينات؛ بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية التي انطلقت منها الأزمة الحالية، إذ بدأت عملية التحرير المالي من إلغاء أهم نظام الضوابط الذي اعتمد على إثر أزمة الكساد الكبير لعام ١٩٢٩؛ وكان أهم ما تم إلغاؤه هو قانون *glass- Steagall* في عام ١٩٩٩ باعتباره قانون جاء في عام ١٩٣٢ لضبط الأنشطة المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ إن الغرض من عملية إلغاء العديد من قواعد الضبط كان بهدف زيادة المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية بحيث يتم توفير الخدمات المالية بأعلى جودة وبأقل تكلفة ممكنة؛ وهو ما حصل فعلاً حيث اشتدت المنافسة فيما بين المؤسسات المالية المختلفة على المستوى العالمي؛ وقد يكون من أهم ما ينتجه التحرير المالي والاقتصادي بصفة عامة ازدياد قيمة الأنشطة المالية بحيث تضاعفت بقدر مدهل لتصبح في الوقت الراهن تعادل ما لا يقل عن ثمانية أضعاف قيمة الناتج المحلي العالمي، الملاحظ هو أن دائرة الأنشطة المالية أصبحت تتمتع بنوع من الاستقلالية عن الأنشطة الاقتصادية الحقيقية؛ يرجع الاقتصاديون مثل هذا نوع من الانفصال بين الأنشطة المالية والأنشطة الاقتصادية الحقيقية إلى الابتكارات المالية التي سمحت للقطاع المالي اكتساب نوع من الاستقلالية والتغذية الذاتية في عملية نموه.

٢. دور الابتكارات المالية وأسعار الفائدة في التفاوت بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الافتراضي: من أجل مواجهة المخاطر المستجدة والمتزايدة التي نجمت عن التحرير المالي والاقتصادي، خاصة تحرير الصرف ومعدلات الفائدة وأسعار العملات والتقلبات في أسعار الأصول المالية، تم بابتكار تقنيات مالية عدة بهدف تمكين المتعاملين الاقتصاديين من التغطية من المخاطر المختلفة التي يعرضون أنفسهم إليها وهم يمارسون أنشطة مالية واقتصادية مختلفة.

- الخيارات *les options*: إذا أخذنا على سبيل المثال تقنية خيارات الصرف، سواء تعلق الأمر بخيارات الشراء أو خيارات البيع، فإنها

اقتضى فصح المجال لها على المستوى العالمي، وهذا هو في تقديرنا منطلق ظاهرة الممولة التي نحن بصدد دراستها.

١. تعريف الممولة الاقتصادية: تُعرف بأنها عبارة عن التعاضم المستمر لدور الأنشطة المالية على حساب الأنشطة الاقتصادية الحقيقية؛ الأمر الذي ترتب عنه تكريس هيمنة المساهمين الكبار في المؤسسات الاقتصادية على صناعة القرار فيها ومن ثم فرض منطقتهم في تسييرها، بهدف تحقيق عائد على الاستثمار لا يقل في العادة عن ١٥٪ كحد أدنى وذلك في الوقت الذي لا يتعدى معدل النمو؛ خاصة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، في أحسن الظروف ٤٪ سنوياً؛ أكثر من ذلك فإن هؤلاء المساهمين يهتمون بالفترة الزمنية القصيرة لا الطويلة وهو أمر خطير العواقب على تطور المؤسسات الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادي في المدى البعيد؛ نظراً للوزن الكبير الذي يمثله المساهمون الكبار، أي المستثمرون مؤسسيون مثل المؤسسات المصرفية والتأمينية وصناديق التقاعد وغيرها، فإن مسيري المؤسسات وحتى السلطات النقدية في كبريات الاقتصاديات المتقدمة، يخضعون لإرادة المساهمين خوفاً من التأثيرات السلبية التي قد يتسببون فيها نتيجة ردود أفعالهم المتمثلة عادة في القيام بتصفية وضعياتهم، أي الخروج كلياً من رأس مال المؤسسات أو من سوق رؤوس الأموال الوطنية.

٢. أسباب ظاهرة الممولة: إن سياسات التحرير المالي المستوحاة من النظريات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي جاء بها النيوكلاسيك *néoclassiques* والكلاسيك الجدد *les nouveaux classiques*، وما تضمنته هذه السياسات من إجراءات اقتضاها إلغاء بعض قواعد الضبط وتعديل بعضها الآخر *dérégulation*، تعتبر مصدر إلهام رئيسي للممولة الاقتصادية؛ وهو ما سنركز عليه، كذلك تجدر الإشارة إلى أنه لم يكن بإمكان الممولة أن تكون على ما هي عليه لولا التطورات التكنولوجية الهائلة التي تمخضت عنها الثورة التكنولوجية المزدهجة، أي ثورة المعلوماتية والاتصالات. كما تجدر الإشارة إلى أن التطورات التي عرفتها بنية أعمار سكان العديد من بلدان العالم وخاصة منها المتقدمة، وما رافقها من عجوزات مزمنة في أنظمتها المعاشية والصحية، شكلت هي الأخرى أحد أسباب بروز ظاهرة الممولة، مبدئياً يمكن اعتبار تحرير أسعار الصرف في بداية السبعينات والذي تلاه تحرير الصرف من بين أهم إجراءات التحرير المالي والاقتصادي بصفة عامة؛ لكن اكتمال التحرير المالي لم يكن ليتم دون تحرير معدلات الفائدة والتشجيع على الاندماج المالي العالمي من خلال إلغاء تخصص المؤسسات المالية، وكذلك إلغاء الحواجز التي كانت تفصل بين مكونات السوق المالية الوطنية الواحدة وفيما بين الأسواق المالية الوطنية على مستوى العالم لتحقيق سوق مالية عالمية.

تداعيات على الاقتصاد الأمريكي: زادت هذه الأزمة من معاناة الاقتصاد الأمريكي، الذي يعاني بالفعل منذ سنوات من النمو المتباطئ نتيجة العجز التجاري، وظهرت الأعراض على كافة مؤشرات الاقتصاد الكلي كالتالي:

تفاقم العجز في الميزانية: والذي وصل لأقصاه في الربع الأول من عام ٢٠٠٨، حيث أصبح يمثل حوالي ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ مع وجود توقعات بارتفاع عجز الموازنة في نهاية عام ٢٠٠٨ من حوالي ١٥٥ مليار دولار لحوالي ٢٥٨ مليار دولار من دون تكاليف خطة إنعاش الاقتصاد مقابل ١٦٢ مليار دولار عام ٢٠٠٧.

ارتفاع حجم المديونية: ليصل إلى ٣٦ تريليون دولار، فقد ارتفعت الديون الحكومية لتشكّل حوالي ٦٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، هذا إلى جانب ارتفاع مديونيات الأفراد والشركات لتصل إلى ٢٧,٦ تريليون دولار، منها حوالي ٩,٢ تريليون دولار ديون أفراد نتيجة التمويل العقاري، وحوالي ١٨,٤ تريليون دولار ديون على الشركات.

تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي: منذ شهر يناير ٢٠٠٨، حيث شهدت قطاعات الإسكان والتصنيع وحركة البيع والشراء ضعفا في أنشطتها نتيجة لارتفاع أسعار المواد والسلع الأولية والطاقة.

ارتفاع معدلات التضخم: التي تجاوزت ٤,٥٪، علاوة على ارتفاع معدلات البطالة إلى ٥,١٪ نتيجة فقدان عدد كبير من العاملين لوظائفهم ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد إلى ٢ مليون شخص بمعدل ٨٠٠٠٠ وظيفة شهريا بسبب أزمة الرهن العقاري وبلغت حتى مايو ٢٠٠٨ أكثر من مليون ونصف شخص.

انخفاض مؤشر ثقة المستهلكين: إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٢ نتيجة تخوف المستثمرين، حيث تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك، ومؤشر الطلب على الاستهلاك إلى أدنى قيم لهما منذ ٢٠٠١، كما انخفض معدل استخدام الطاقة الانتاجية لأدنى مستوى له.

تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية: بحوالي ٥٠٪، لدرجة أن تحويل رؤوس الأموال أصبح كافيا فقط لمجرد سد العجز في الميزان التجاري الأمريكي الذي بلغ حوالي ٦٠ مليار دولار.

تراجعت عملية بناء مساكن: بنسبة ٦٪ لتصل إلى ١,٦٥ مليون وحدة سنويا، مقارنة بالمعدل السنوي المسجل وهو ١,٧١ مليون وحدة، كما تراجع عدد تصاريح البناء إلى ٩,٦ وحدة مقابل ١,٦١ مليون وحدة؛ وتراجعت أسعار المساكن بحوالي ١٠٪، مع وجود توقعات بتراجعها ١٠٪ أخرى بنهاية عام ٢٠٠٨.

الهبوط السريع في العملة الأمريكية: مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم، حيث وصل الدولار إلى مستوى ١٠٠ ين ياباني وهو أدنى سعر له منذ التسعينات، كما وصل اليورو إلى ما بعد حاجز الدولار

٤. تقضي دفع عمولة شراء أو بيع الخيار للبائع من قبل الشاري وذلك أياً كانت النتيجة بالنسبة لشاري الخيار، أي البنك بصفة عامة. إذا هذا الأخير يحصل على عمولة سواء أمارس أم لم يمارس شاري الخيار حقه، إن ما ينطبق على خيارات الصرف ينطبق كذلك تماما على الخيارات الأخرى، فهي جميعا تحقق للمؤسسات عمولات معتبرة.

- الاستبدالات les swaps: البنوك تحصل على عائد مقابل قيامها بإجراءات الاستبدال لصالح الطرفين المتعاقدين. أما الطرفان المعنيان باستبدالات الفوائد فعادة ما تكون غايتهم من ورائها تنويع المخاطر، وذلك من خلال تنويع تدفقات المقبوضات من الفوائد أو من العملات أو غيرهم من الأصول المالية الأخرى.

- العقود المستقبلية: تجدر الإشارة إلى أن توظيف العقود المستقبلية في التغطية من مخاطر تقلبات أسعار الأصول المالية قد ظهر لأول مرة في عام ١٩٧٢؛ وذلك بعدما كان توظيفها يقتصر على التغطية من مخاطر تقلبات أسعار بعد الأصول الاقتصادية الحقيقية مثل المواد الأساسية. لقد عرفت سوق هذا النوع من العقود نموا سريعا خاصة فيما يخص العقود المستقبلية الخاصة بمعدلات الفائدة، ويعود ذلك أساسا إلى أثر الرافعة effet de levier الذي يتوفر عليه هذا النوع من العقود.

- من أجل توضيح الفكرة نورد المثال العددي التالي: إذا قام مستثمر بشراء عقد مستقبلي بمبلغ ٥٠٠٠ دولار، فإن قيمة العقد ستكون عبارة عن ٥٠٠٠ دولار X ١٠ = ٥٠٠٠٠ دولار؛ أي أن المتعامل الاقتصادي يستطيع أن يستثمر أو يضارب على أساس مبلغ ٥٠٠٠٠ دولار، لأن قيمة أثر الرافعة هي ٢٠ ضعفا. نظرا لكون العقود المستقبلية تشكل أداة إما للشراء أو الخراب السريعين في نفس الوقت، فإن السماسرة المضاربين عادة ما يلجؤون إليها وبقدر مكثف. لذلك فهي إلى جانب المشتقات المالية الأخرى لعبت دورا بالغ الأهمية في النمو المضطرب للأنشطة المالية وبالتالي في تحقق الانفصال ما بين الأنشطة الاقتصادية الحقيقية والأنشطة المالية، ومن ثم في سيطرة

- الثانية على الأولى، وبالتالي تركز الدخول والثروات أكثر فأكثر على مستوى الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

- التوريق قناة رئيسية لنقل الأزمة: بالإضافة إلى ما يمكن أن يحققه التوريق من أهداف كزيادة درجة سيولة الأعوان الاقتصاديين ومن ثم ضمان تخصيص أمثل للدخار العالمي، وإعادة هيكلة ميزانيات المؤسسات الاقتصادية المعنية، وتوزيع المخاطر على أكبر عدد ممكن من الأعوان بحيث تقل درجة خطورتها، فإنه - أي التوريق - يشكل إحدى أهم قنوات نقل عدوى الأزمات المالية عبر وحدات القطاع المالي الوطني الواحد ثم عبر العالم. على هذا الأساس تتعمق الأزمة، وتنتقل عدواها إلى مستوى الاقتصاد الحقيقي؛ وهي حالة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية.

والحضرة تغيرات كبيرة أيضا في الصين، وقد أحرزت الصين تقدما كبيرا في المسعى نحو الإصلاح والانفتاح والتحديث الشامل خلال هذا العقد.

وعلى الرغم من الوضع المشابك والمعدد للاقتصاد العالمي في السنوات العشر الماضية، إلا أن الصين شهدت زيادة في النمو الاقتصادي السنوي بمقدار ١٠,٥٪ بدلا من الركود في بعض البلدان، في حين احتلت المركز الثاني في كل من الناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة الخارجية بين دول العالم، الأمر الذي قدم مساهمات كبيرة للتنمية العالمية.

وبحسب ما قاله "لوهونغ جيون" رئيس المعهد المالي العالمي بشأنجهاي فإن النمو السريع للاقتصاد الصيني في السنوات العشر الماضية عاد بتجارب وفيرة ومغزى إيجابي على التنمية الاقتصادية العالمية، إذ تأثرت الصين على معالجة الصعوبات التي تعوق التنمية عن طريق الإصلاح وتحسين الهياكل الاقتصادية، وحقت إنجازات الإصلاح في مجالات الضريبة والمالية والأرياف والمؤسسات وأسعار الموارد وغيرها؛ مما أدى إلى تعزيز قوة الاقتصاد الجزئي، وتقوية قدرة التحكم الكلي ورفع كفاءة توزيع الموارد في السوق بصورة ملموسة في البلاد.

إن تعزيز الاقتصاد الحقيقي كان طريقا مباشرا نحو صعود الصين كقوة عالمية مهيمنة على الاقتصاد العالمي، وقد واکب ذلك كفاءة عالية للاستثمار الصيني فحركة رأس المال كانت تدور وفق منهجية رائعة فتحت الأسواق العالمية أمام المنتجات الصينية بكل اقتدار.

وبات الدور الإيجابي الذي لعبه الاستثمار الصيني المباشر في الخارج في تطوير الاقتصاد الصيني واضحا، من حيث استكشاف الشركات الصينية للأسواق الخارجية، وبناء الشركات الصينية الرائدة نظام تقسيم عمل دولي، وتعزيز تعديل الهيكل الصناعي المحلي وتحسينه. وفي الوقت نفسه، ساهم التطور السريع للاستثمار الصيني المباشر في الخارج في جلب المال والتقنية لعدد كبير من البلدان المضيفة، بالإضافة إلى زيادة العمالة المحلية والإيرادات الضريبية، كما ساهم مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية المحلية.

هناك خلل خطير في التنمية الاقتصادية للعالم المعاصر، حيث أن الدول المتقدمة الصغيرة وذات كثافة سكانية قليلة تستحوذ على غالبية الثروة في العالم، في حين أن العديد من الدول ومعظم البلدان النامية لديها نسبة استحواذ منخفضة للغاية للثروة في العالم. ويعتبر التطور السريع للاستثمارات الصينية في الخارج تغييرا للخريطة الاقتصادية العالمية، تقضي إلى التنمية المتوازنة للاقتصاد العالمي، والحفاظ على الانسجام والاستقرار في العالم.

وفي عام ٢٠١٠، احتل الاستثمار الصيني المباشر في الخارج المرتبة الخامسة في العالم، كما أن تطور ونمو الاستثمار الصيني في الخارج ونهضة في اقتصاد أكبر دولة نامية، هي تغيرات إيجابية في خريطة الاقتصاد العالمي، وفي اتجاه التنمية الاقتصادية العالمية المتوازنة.

والنصف لأول مرة منذ صدور اليورو؛ وهو ما أدى لتزايد التحول عن التعامل بالدولار الضعيف سواء من الأفراد أو من الدول.

- تراجع أرباح البنوك الأمريكية: وذلك بعد إعدام مبالغ كبيرة من الديون العقارية التي لم تتمكن من تحصيلها، وتوالي إعلان انهيار صناديق التحوط لتابعة لعدد من البنوك، بسبب القروض العقارية الرديئة، بعد تراجع أسعار أسهم المصارف وحدوث عمليات بيع واستحواذ في الجهاز المصرفي بأسعار متدنية جدا بشكل كبير.
- زيادة مشتريات الأجانب لحصص في الشركات والمصانع الأمريكية: وذلك بسبب تراجع أسعار الأسهم وتراجع قيمة الدولار، حيث بلغت هذه المشتريات ٤١٤ مليار دولار نهاية الربع الأول من ٢٠٠٨، وذلك بنسبة زيادة حوالي ٩٠٪ مقارنة بنفس الفترة من ٢٠٠٦.

الاقتصاد الحقيقي وانعكاساتها على الاقتصاد الصيني

أولا- الاقتصاد الصيني والاقتصاد الحقيقي: أثبتت الأزمة المالية صلابة اقتصاد دول شرق آسيا وتحديد الصين التي اتجهت نحو اقتصاد حقيقي، وابتعدت بمقدرات شعبها عن المزايدة والمقامرة غير المحسوبة واتجهت نحو التصنيع وتكنولوجيا المعلومات.

فقد بدأت الصين برنامجا اقتصاديا منذ العام ١٩٧٩ قائم على الانفتاح الاقتصادي واستقطاب المستثمرين، وتحولت الصين إلى ورش ومصانع لشركات هونج كونج وتايوان والولايات المتحدة الأمريكية وسنغافورة واليابان، فكانت على سبيل المثال هاربور كبرى شركات الألعاب تشغل أكثر من عشرة آلاف عامل، في حين أن عدد عمالها في هونج كونج الـ ٤٠٠ عامل. بحلول العام ٢٠٠٠ بلغت الاستثمارات القادمة من هونج كونج في الصين حوالي ١٧٥ مليار دولار تغطي ١٩٠ ألف مشروع استثماري، وبدأت مدينة شن زين الزراعية الصغيرة ذات الربع مليون نسمة التي تقع على الساحل المقابل لهونج كونج تستقبل المشاريع حتى تحولت في عقدين من الزمن إلى مدينة تنافس هونج كونج، ويعيش فيها اليوم أربعة ملايين نسمة، ويبلغ معدل الفرد فيها ٤٠٠٠ دولار، وأنشئت فيها مطارات وجامعات، وناطحات سحاب تستوعب الحركة الصناعية والاستثمارية التي لم تعد تقل عن هونج كونج.

وبدأت تايوان تنقل جزءا كبيرا من مصانعها واستثماراتها إلى الصين، وبلغت عام ٢٠٠٠ أكثر من ٢٦ مليار دولار، وهناك اليوم ربع مليون تايواني يعملون في ٤٠ ألف شركة في الصين، وتحولت مقاطعة فوجيان المخصصة للاستثمارات التايوانية من مقاطعة فقيرة إلى واحدة من أغنى المقاطعات الساحلية، وتحولت بعض المدن الصينية إلى مدن تايوانية تعص بالتايوانيين وشركاتهم ومكاتبهم؛ وبلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية عام ٢٠٠٠ حوالي (٢٠٨) مليارات.

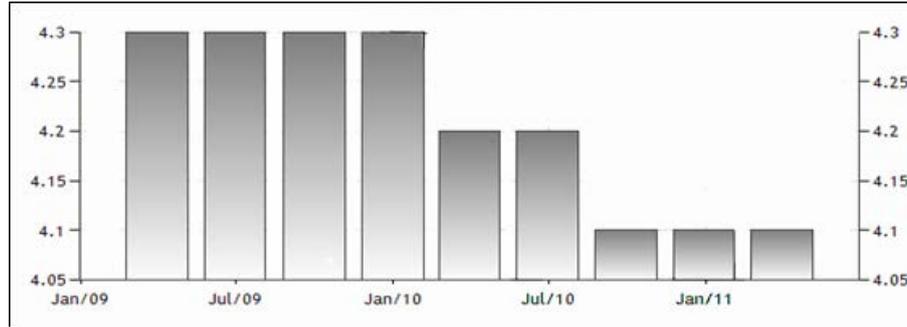
أما ما بعد عام ٢٠٠٠ فقد شهد العقد الأول من هذا القرن تغيرات كبيرة في المشهد السياسي والاقتصادي في العالم، كما شهد التصنيع السريع

الجدول (١): مؤشرات أداء الاقتصاد الصيني (٢٠٠٩ - ٢٠١١) (نسب النمو %)

البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الناتج المحلي الاجمالي	١,٩-	١٠,٩	٥,٢
التضخم	٠,٨٧-	٠,٩٦	١,٨
صافي الصادرات	٨,٩-	٢٥,٣	٧,٥

Source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011

الشكل (١): معدل البطالة في الصين خلال الفترة بين ٢٠٠٩-٢٠١١



Source: TradingEconomics.com ;Ministry of Labor and Social Security of China

ثانياً- أرقام الاقتصاد الصيني والاقتصاد الأمريكي: في المقابل يبدو الاقتصاد الصيني مهيباً بالفعل لنقل الصين إلى جيز القوة الاقتصادية الأولى، ففي غضون عشر سنوات باتت الصين تحتل الآن المرتبة الثالثة عالمياً؛ وإلى أن تحين سنة ٢٠٤١ ستكون القوة الاقتصادية الأولى إلى جانبها الهند والمكسيك والبرازيل؛ و منذ فتح السوق الصينية قفز حجم صادراتها و وارداتها إلى ١٥٪ سنوياً، أي مرتين أسرع من المعدل العالمي، وتستقطب أكبر نسبة من الاستثمارات الأجنبية في العالم؛ وتعدّ سويسرا من بين أكبر المستثمرين الخمسة عشر في الصين بمعدل ٥-٣ مليار دولار وزهاء ٢٥٠ شركة سويسرية.

وقد ذكر تقرير لمؤسسة "برايس ووترهاوس للاستثمارات والأعمال" أنه من المتوقع أن يتنامى الاقتصاد الصيني بسرعة حتى أنه قد يتجاوز كافة الدول المتقدمة بحلول ٢٠٥٠؛ وبحسب التقرير، فمن المتوقع أن يتضاعف حجم الاقتصاد الآسيوي العملاق ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٥٠. وفي حين يبلغ الاقتصاد الصيني الآن ١٨٪ من حجم الاقتصاد الأمريكي قياساً بالدولار، إلا أنه يوازي ٧٦٪ من الاقتصاد الأمريكي قياساً إلى القدرة الشرائية، وتعتقد المؤسسة أن الاقتصاد الصيني قد يصبح بحلول عام ٢٠٥٠ أكبر من الاقتصاد الأمريكي بمقدار ٤٣٪ قياساً على القوة الشرائية وإن كان سيكون دون الاقتصاد الأمريكي قياساً إلى الدولار.

ويبلغ المعدل الثابت للنمو الاقتصادي السنوي في الصين نحو ٩,٤ ٪، وهي نسبة مرتفعة جداً وسريعة بحيث تلقي بظلال كثيفة على أسعار النفط التي شهدت ارتفاعات خيالية بوصفها ثاني أكبر مستورد للنفط العالمي مادفع الولايات المتحدة وأوروبا إلى الطلب من الصين ضرورة إبطاء نموها الاقتصادي حفاظاً على استقرار الاقتصاد العالمي وخشية التضخم المالي؛ ومنذ عام ١٩٨٢ ولغاية ٢٠٠٢، تضاعف الناتج المحلي للفرد بخمسة (أوستة) أضعاف مما أفاض على الصين ٧٥٠ مليار دولار من احتياطي العملات الأجنبية، ١ ترليون دولار من المدخرات الشخصية مقابل ١٥٨ مليار دولار فقط تمتلكها الولايات المتحدة.

وتشير الإحصائيات الدولية أن الصين احتلت في التصنيف العالمي الدولة الاستثمارية الأولى في العالم من بين عشر دول، وبحجم استثماري لكل منها يتجاوز ١٠ مليار دولار سنوياً، وفي عام ٢٠٠٥ وصل حجم الاستثمارات الأجنبية إلى أكثر من ٦٠ مليار دولار، وبينال ٥٠ دولة ومنطقة مرشحة حافظت الصين على مكانة صدارة الدول

ذات القوة الاستثمارية الكامنة في العالم خلال ثلاث سنوات متتالية، فيما احتلت فرنسا المركز الثاني تلتها الولايات المتحدة الأمريكية.

أما على مستوى التصنيع الاستراتيجي فمعظم الشركات العالمية العملاقة توجهت نحو الاستثمار في الصين وتصنيع أجزاء كبيرة من منتجاتها ذات الرموز الوطنية في المصانع الصينية، ويكفي أن نعرف مثلا أن ١٥٨ شركة من بين أكبر ٥٠٠ شركة في العالم تستثمر الآن في الصين، وقد تجاوز عدد الأجهزة التمثيلية لدوائر الأعمال الأجنبية في بكين ٩٥٠٠ جهاز، وتغطي أعمالها تطوير الإنتاج والتجارة والخدمات والاستشارات والاستثمار وشحن البضائع بالوكالة ومقاولة المشروعات.

وعلى المستوى التجاري ذكر تقرير الإحصاءات التجارية الدولية لسنة ٢٠٠٢ الصادر عن منظمة التجارة العالمية أن الصين أصبحت رابع أكبر دولة في التجارة السلعية لسنة ٢٠٠٢ إذا ما اعتبر الاتحاد الأوروبي تاجرا واحدا؛ وفي سنة ٢٠٠٤ بلغت تجارتها الخارجية نحو ٨٥١ مليار دولار لتصبح ثالث أكبر دولة في العالم من ناحية التجارة الخارجية، وفي المقابل بلغ العجز التجاري الأمريكي مع الصين عام ٢٠٠٥ أكثر من ٢٠٠ مليار دولار، وتفوقت الصين على الولايات المتحدة في تصدير معظم سلع التكنولوجيا حول العالم سنة ٢٠٠٤، وتمتعت بفائض تجاري مع أمريكا بقيمة ٢٤ مليار دولار من قطاع التكنولوجيا المتقدمة خلال سنة ٢٠٠٤، وارتفع هذا الفائض سنة ٢٠٠٥ إلى ٣٦ مليار دولار.

الخلاصة: تعتبر الأزمة المالية الراهنة الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال؛ وتأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، فاقتصادها هو الأكبر في العالم بحجم يبلغ حوالي ١٤ تريليون دولار، وتشكل التجارة الخارجية لها أكثر من ١٠٪ من إجمالي التجارة العالمية. ومن ناحية أخرى تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية، لذا فإن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر آثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة؛ كذلك يمكن القول أن الإفراط الكبير في الاقتصاد المالي الافتراضي وما أنتجه من ابتكارات مالية تم تحويله إلى أدوات مضاربة بعدما أوجدت أساسا للتغطية من المخاطر المالية المختلفة، أوقع أمريكا في شرك الأزمة؛ وعلى العكس منها يقف الاقتصاد الصيني الذي حافظ على الاقتصاد الحقيقي، وجنب البلاد ويلات الأزمة العالمية.

قائمة المراجع:

- قدي عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٦ ربيع ٢٠٠٩، ص.٩
- حسين شحاتة، الأبعاد الأخلاقية للأزمة المالية، ص: ٠٢، تاريخ الاستخدام: ١١-١٢-٢٠١٣، www.darelmashora.com
- اقتصاد الصين " يتجاوز مجموعة السبعة لول ٢٠٥٠، موقع الـ BBC الدولية، ١٢/٩/٢٠٠٦.
- أبو يعلى القزويني، الإرشاد، الجزء الأول، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ، ص: ٣٧٢.
- S. Johnson, Comment la finance a conquis et ruiner l'Amérique. http://contreinfo.info/article.php3?d_article=2683, consulté le 25/12/2012.
- Robert Boyer, Mario Dehove, Dominique Plihon, les Crises Financières, Paris, laDocumentation Française, 2004, p 15.
- Paul Jorion, comprendre la crise. http://contreinfo.info/article.php3.d_article=2216, consulté le 15 mai 2009.
- Michel Rocard, la crise actuelle est née en 1971, interview, le temps, jeudi 23 octobre 2008.
- Marie Paule Virad, Faut-il avoir peur du marché, problèmes économiques, n°2495, 20 novembre 1996, pp.17 – 20.
- http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_4775000/4775522.stm-23http://www2.swissinfo.org/sar/swissinfo.html?siteSect=161&sid=529308
- -22 Gibert Joseph, L'appel des économistes pour sortir de la pensée unique, le piège de la finance mondiale, édition la découverte, 2000.